

القيود الضاغطة على السياسة الخارجية العراقية

لمرحلة ما بعد انتخابات 2010

م. د. صباح نعاس

فرع الدراسات الدولية

المقدمة

من المعروف أن سياسة وسلوك الدولة خارجياً ناتج محصلة جملة من المتغيرات والثوابت الداخلية والخارجية، والعراق كدولة تمتد جذور تجربتها السياسية المؤسساتية إلى ما يقارب القرن ولها دور فاعل في محيطها الإقليمي والدولي، غير أن تغيير النظام السياسي بعد عام 2003 أفرز حقائق ومتغيرات تختلف بشكل قاطع مع ما سبق من فلسفة وأهداف سياسية لنظام الحكم في العراق على المستويين الإقليمي والدولي وذلك بتأثير عاملين جديدين لهما قدرة التغيير الكبير لمسار اتخاذ القرار السياسي ولعب الأدوار الخارجية، واقصد هنا تغيير فلسفة وعقائد صانع القرار ودور القوى العظمى ودول الجوار وتأثيرهما على منهج اتخاذ القرار السياسي والسلوك الخارجي للدولة العراقية بحيث يؤدي حتماً إلى تغيير كبير في أهداف وأدوات وأدوار العراق مستقبلاً. لقد تغير النظام السياسي وتبعاً لذلك تغيرت آلية إدارة السلطات الثلاث، وتتنوعت فلسفات القيادات السياسية، وتداخلت أدوارها، وهيمنت على إدارة مؤسسات الدولة مفاهيم المحاصصة والمذاهب الدينية والعرقية أكثر من مفاهيم الأحزاب السياسية الفكرية. وبعد موجة رد الفعل اللاعقلانية التي أعقبت تغيير النظام السياسي عام 2003 وانتهاءً بانتخابات 2010/3/7، يواجه النظام السياسي معضلتين داخلية وخارجية تعرقل وتشوه خطوات وقيم اتخاذ القرار السياسي الخارجي، وتتمثل المعضلة الداخلية في صناع القرار العراقي فمن المعروف بأن العقائد الفلسفية التي يؤمن بها صانع القرار وتجاربه هي التي تحدد سلوكه السياسي وأولوياته ويشير إلى ذلك مازن الرمضاني بقوله "إن لصانع القرار دور يفوق دور المؤسسات التي تسهم

في عملية صنع السياسة الخارجية على الرغم من أن صنع السياسة الخارجية في البلدان الديمقراطية، في الأقل، هي عملية هيكلية بالدرجة الأساس وبالالاتجاه الذي يجعل من محصلتها، أي القرار السياسي الخارجي، بمثابة الناتج عن تفاعل مجموعة مؤسسات وقوى ونخب مؤثرة. بيد أن هذا الواقع لا ينفي كذلك حقيقة الدور الفاعل الذي ينجزه صانع القرار فيها، فالعقائد الأدائية تدفع صانع القرار لاختيار البديل الأكثر قربا لفهمه وعقيدته".

والحال مع العراق بعد انتخابات 2010 أن القوى الصانعة للقرار السياسي والمتمثلة في السلطة التشريعية ومجلس الرئاسة زائد مجلس الوزراء تنقسم إلى فئتين تنتشر مجددا إلى ثلاث فئات عرب وأكراد (عرب شيعة وعرب سنة وأكراد)، ولكل فئة جملة من القيم والأهداف وقنوات الاتصال الخاصة بها داخليا وخارجيا بحكم حداثة التغيرات ووصولهم للمواقع القيادية:

أ) المجموعة العربية الشيعية المضطهدة من قبل النظام السابق والمتنعمة بفرحة السلطة وتحقيق الذات، لها روابط ولسنوات مع إيران لاحتضان الأخيرة لتلك المجموعة المضطهدة التي تم ترحيلها منذ السبعينات قسرا إلى إيران أو بسبب الأسر في إيران إبان الحرب العراقية الإيرانية 1980 واستمرت تلك الرابطة واحتضان إيران لمعظم مكوناتها لغاية نتائج حرب 2003 ضد العراق التي فقط عندها استطاعت المجموعة العربية الشيعية سواء التي كانت في إيران أو التي بقيت في العراق ووجدت أنها صاحبة سلطة وقرار، ومرحلة الاضطهاد السياسي والاجتماعي والغربة والنفي احد أهم عناصر الضغط على صانع القرار وتوجيه اهتماماته.

ب) المجموعة العربية السنية الخاسرة في اغلبها للموقع السلطوي والنفوذ الذي اعتادت عليه في مرحلة ما قبل 2003 والمبعدة عن القيادة العليا للبلد وتولي المواقع القيادية تحت قانون اجتثاث البعث.

ج) الأكراد المضطهدون بسبب العرق وما قاسته المنطقة الكردية من حروب ودمار أبشعها جريمة حلبجة وللأكراد مطالب وأهداف تفترق عن المجموعتين بتحديد الإقليم

الكرديستاني وألويات الشعب الكردي وإحياء شخصيته وثقافته. ولا توجد في المرحلة الراهنة وحدة فكرية توحد فلسفة وهدف صانع القرار أو هيكلية صنع القرار ويشير عامر حسن فياض إلى التناقض الحاصل بين الأطر المؤسسية في دولة العراق الديمقراطي وحقائق اللاعبين السياسيين الفاعلين في صنع القرار السياسي حيث يقول "إن مشروع بناء الدولة المدنية الحديثة يؤشر هيكلًا سياسيًا متمدنا (ديمقراطي فدرالي) بحشوة غير متمدنة بسبب اعتماد معايير سياسية غير متمدنة، طائفية دينية، تعصبية قومية، اجتماعية عشائرية، وانتقال المجتمع العراقي إلى مجتمع انفعالات وليس مجتمع تفاعلات".

وتتمثل المعضلة الخارجية في طبيعة الروابط الجديدة مع القوى العظمى متمثلة بأمريكا في الأساس ودول الجوار التي قسمها صموئيل هنتنغتون إلى قوى إقليمية كبرى كإيران، وقوى إقليمية ثانوية كالسعودية. وقد تم ربط العراق بقدرته الاقتصادية، البترول، ومفهوم سيادته بمعاهدتين لم يسبق له الموافقة على ما يمثّلها إلا في مرحلة الحكم الملكي ولضغط الدولة العظمى المستعمرة آنذاك، بريطانيا. وحددت هذه الاتفاقية الأمنية أهم مسارات السياسة الخارجية العراقية مستقبلاً كما معاهدة مارشال وحلف شمال الأطلسي سابقاً السياسات الخارجية لأوروبا مع أمريكا، أما الاتفاقية النفطية فتعد ضربة مؤلمة ليس للاقتصاد العراقي حسب وإنما لكل الكوادر العلمية العراقية وللعلم العراقي في هذا المجال من مرحلة التنقيب واستخراجه لغاية تسويقه، وقيد جديد على ميزانية العراق وموارده المالية وسياسات التعاون الخارجي. وبتولي الشركات المتعددة الجنسية والتي بمعظمها ذات رساميل أو قيادات أمريكية يدخل العراق بين فكي الرأسمالية العالمية التي تحدد برامجها ومشاريعها على ضوء الربح والخسارة النقدية دون الاعتبارات الأخرى مما يهدد برنامج الإصلاح والإعمار في العراق.

الدول المجاورة

تختلف دول الجوار العراقي في نظرتها وسلوكها تجاه العراق وتبدو إيران أعمق

تأثيراً في السياسة الخارجية العراقية لتشعب المصالح الحالية والأهداف، ونبدأ بقراءة مجموعة المعارضة الإيرانية في العراق (مجاهدي خلق) التي أبقّت عليها أمريكا في العراق لمرحلة بعد حرب 2003 لتكون ورقة ضاغطة وأدوات محلية في إدارة الصراع مع إيران لتماس الموقع وقربه، كذلك أن غالبية قيادي السلطة الحالية في العراق قد عاشت لسنوات في إيران وارتبطت بها ولو عاطفياً، وتسعى بمفهوم رد الجميل إلى التودد لإيران فضلاً عن وحدة نظرة القوى الشيعية القائمة في العراق لمفهوم الإسلام والشيعية ومفهوم القومية العربية، وإيران كقوة إقليمية كبرى تتصارع مع القوى العظمى وتواجه ضغوطاً خارجية أمريكية بالخصوص سيكون العراق متأثراً بالعلاقة السلبية بين إيران الصديقة وأمريكا صاحبة المعاهدة الأمنية النفطية مع العراق. أما بالنسبة لدولة الجوار تركيا فمع العلائق السابقة معها، صراعياً أو تعاونياً، برزت بعد حرب 2003 مشكلة الأكراد في المنطقة الكردية التركية التي ترى أنها تمتلك عمقا أمناً في كردستان العراق في عمليات الكر والفر مع الحكومة التركية، ومع طموحات الأكراد بكردستان موحدة. ورغم نجاح الأكراد في الفترة السابقة باحتواء أزمة حروب أكراد تركيا وكردستان العراق وتحجيم الدعم للعمليات هناك فإن العلاقة ستخضع لهذا المتغير الجديد لتغيير السلطة التي تدير إقليم كردستان عما سبق حرب 2003. أما الدول العربية المجاورة للعراق كالسعودية فما يهمها هو المد الشيعي وقوة النفوذ الإيراني في السياسة العراقية، فيما تلعب الأردن وسوريا دور الحاضن للجماعات النازحة من العراق بسبب التغيرات السياسية من أصحاب النفوذ السابق أو أصحاب رؤوس الأموال الضخمة. وهما تتبعان سياسة صدارة المصلحة الذاتية وتحقيق أكبر قدر من المصلحة الاقتصادية من جانب الحكومة العراقية أو من جانب النازحين العراقيين. غير أن علاقة العراق بدولة الكويت لا زالت قيد إرهابات الاحتلال العراقي للكويت وتحتاج إلى سنوات ومصداقية لتعزيز الثقة وبناء علاقات صحيحة بين الجانبين.

ما الذي تحتاجه السياسة العراقية:-

أن تلك المتغيرات في السياسة العراقية يمكن تجاوزها عن طريق البدء بمفهوم

التنشئة السياسية باتجاه مفهوم المواطنة العراقية ونقل الولاء من جديد من الطائفة والمنطقة والمصلحة الشخصية إلى الوطن الواحد والمصلحة الوطنية العليا. وتحتاج أيضا إلى تعميق الفهم للأسس الديمقراطية ومؤسسات العمل الديمقراطي ليكون تمثيل العراق خارجيا وبحوارات مع الأطراف الخارجية تبدأ وتنتهي بمصلحة العراق العليا وتحقيق استقلال القرار السياسي الخارجي والداخلي وابتعاد جميع الكتل والنخب السياسية عن المحاصصة مع دول الجوار لان هذه السياسة ستجعل العراق مناطق نفوذ لمن يدعم أو يدفع أكثر، وهذه هي الخطوة الأولى باتجاه تصحيح مسار السياسة العراقية بالخصوص ومن ثم سياسة العراق الخارجية لاحقا.